تراكم كمّي في الموقف الدولي أدّى الى ادانة الصهيونية باعتبارها عقيدة عنصرية كاذبة وخاطئة. والعنصرية أدينت منذ العام ١٩٦٣ في قرار الجمعية العامة الرقم ١٩٠٤، في ١٩٦٣/١١/٢٠، حيث أكدت «تصفية العنصرية بكل أشكالها»، خصوصاً عندما حدّدت ان «كل عقيدة تنادي بالتفرقة، أو التفوّق العرقي، هي عقيدة كاذبة وخاطئة، من الناحية العملية، وتستحق الادانة من الناحية الاخلاقية، وهي جائرة وخطرة من الناحية الاجتماعية»(١١).

وأعرب قرار الجمعية العامة عن القلق المشروع ازاء تعابير «التفرقة العنصرية» التي ما زالت موجودة في مناطق عدة من العالم؛ تلك التعابير التي فُرض بعضها من طريق حكومات معيّنة، بواسطة اجراءات تشريعية، أو ادارية أخرى.

وذكّرت الجمعية العامة، في قرارها الرقم ٣١٥١ (الدورة الثامنة والعشرون)، بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٤، بالتحالف الظالم بين العنصرية في جنوب افريقيا والصهيونية.

وأشارت الجمعية العامة، في معرض عرض أسبابها الموجبة لوصم الصهيونية بالعنصرية، الى الاعلان العالمي الصادر في المكسيك بصدد مساواة النساء، حيث تمّ تأكيد ضرورة «القضاء على الاستعمار الجديد والاحتلال الاجنبي والصهيونية والتمييز العنصري والعرقي بجميع أشكاله»؛ كما نوّهت بقرار مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية، الذي عقد في كمبالا في العام ١٩٧٥، وبقرار مؤتمر وزراء خارجيات دول عدم الانحياز، الذي عقد في ليما في العام ١٩٧٥ أيضاً. واستناداً الى جميع تلك المعطيات والحيثيات، قررت الجمعية العامة اعتبار الصهيونية «شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري».

وتكمن الاهمية الفكرية والسياسية لقرار الامم المتحدة الرقم ٣٣٧٩ في انه ساوى الصهيونية بالعنصرية، واعتبرها أحد أشكالها. وهو ما يقود الى استنتاج مفاده: لمّا كانت العنصرية والتمييز العنصري أمرين مدانين، وينبغي ازالتهما بمقتضى قرارات الامم المتحدة، وخصوصاً تلك القرارات التي تعتبرهما «جريمة ضد الانسانية»، فالصهيونية هي احد أشكال العنصرية؛ بل تشكّل الفكرة والممارسة العنصرية جزءاً بنيوياً في الايديولوجيا والممارسة الصهيونية، فضلاً عن صلة القربى الروحية بين النظام العنصري في جنوب افريقيا واسرائيل، الأمر الذي يضع العقيدة الصهيونية، وامتداداتها، وتجلياتها السياسية العنصرية، في مصاف الجرائم الدولية ضد الانسان كما هي العنصرية(١٢).

واستناداً الى ذلك، فالصهيونية والعنصرية تعنيان الارهاب والعدوان وابادة الجنس البشري وتهديد سلم وأمن الشعوب، وتتعارضان مع ميثاق الامم المتحدة، وقواعد القانون الدولي المعاصر. لذلك ينبغي ادانتهما والحؤول دون انتشارهما على النطاق العالمي، لأنهما من تراث الماضي البغيض، وهو ما يمكن استدلاله من منطوق القرار الرقم ٣٣٧٩. وهكذا، فان اسرائيل، التي تعتبر الصهيونية عقيدتها السياسية، قد وضعت، بموجب هذا القرار، موضع الشك من قبل أكبر هيئة دولية.

لقد أثار القرار تساؤلاً قانونياً حول «شرعية» وجود اسرائيل، خصوصاً وانها وليدة الصهيونية التي اعتبرها قرار الامم المتحدة شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وهما محرّمان دولياً، وينبغي وضع حدّ لهما في العالم المعاصر(١٣).

ويعادل القرار الرقم ٣٣٧٩، من حيث حجّته القانونية، القرار الرقم ١٨١، القاضي